الكاتب: **د. عبد الرحيم قصباوي**
دكتوراه في الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، المغرب

عنوان المقال: **التحولات المجالية الفلاحية بالمغرب من التغلغل الاستعماري إلى أواخر القرن العشرين. ساحل منطقة الغرب نموذجا**

البريد الالكتروني: abderrahimgeographie@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/24 **تاريخ القبول:** 2019/12/15 **تاريخ النشر:** 2020/03/31

التحولات المجالية الفلاحية بالمغرب من التغلغل الاستعماري إلى أواخر القرن العشرين. ساحل منطقة الغرب نموذجا

The spatial mutations of agriculture in Morocco from colonial penetration to the late twentieth century: The coastal area of Gharb as a case study

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مظاهر التحولات المجالية بساحل منطقة الغرب والعوامل المساعدة على حدوث دينامية مجالية، بدءا من دخول المستعمر الأجنبي حتى نهاية القرن العشرين، خاصة ما يرتبط بالنشاط الفلاحي الذي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي بهذا المجال. فقد عرف عدة تغيرات مرتبطة بأساليب الاستغلال وانتشار الزراعة العصرية، مما ساهم في تحسين مستوى عيش السكان والرفع من مداخيلهم.

تم الاعتماد في معالجة هذا الموضوع على منهجية محكمة، تنبني على رصد مسار التحول المجالي بساحل منطقة الغرب خلال الفترة المدروسة، من حيث المظاهر وانعكاساتها على اقتصاد السكان.

كلمات مفتاحية: التحولات المجالية- ساحل الغرب- الزراعة- المستعمر الأجنبي- الاقتصاد.

Abstract :

The aim of this study is to identify the aspects of spatial mutations of the coastal area of Gharb as well as the factors that contribute to the emergence of the spatial dynamics, starting from the entry of the foreign colonizer until the end of the twentieth century, especially related to agricultural activity, which is considered as a main pillar in the local economic of this area. It has known

various changes associated with the methods of exploitation and the spread of modern agriculture, which contributed to improve the standard of living of the population and raise their incomes.

This subject is relied on a rigorous methodology, based on monitoring the spatial mutation of the coastal area of Gharb during the studied period in terms of its manifestations and its impact on the population economy.

Key words: Spatial mutations, coastal of Gharb, farming, foreign colonizer, economy.

مقدمة:

اعتمد سكان المجال الساحلي لمنطقة الغرب بالمغرب، لوقت طويل على الرعي كمصدر لاقتصادهم، مع بعض الزراعات المعاشية –البورية- التي يرتبط نموها بالتساقطات المطرية. لكن ومع إدخال مزروعات عصرية أصبح الاعتماد على السقي، خاصة من طرف المعمرين. بعد ذلك بدأت الحاجة إلى الماء، خصوصا عند تجفيف المرجات وكسب مساحات فلاحية جديدة صالحة لمزاولة الزراعة. وهنا ظهرت بوادر التحول المجالي، خصوصا على مستوى المجال الفلاحي، من خلال البنيات العقارية والتهافت على كسب الأراضي وحجم الاستغلالية الفلاحية وما لحقها من تحولات.

سنحاول في هذا المقال الوقوف على مظاهر التحولات التي عرفها المجال الساحلي لمنطقة الغرب، خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الفلاحي ومدى مساهمة الموارد الطبيعية، خاصة المياه في خلق نوع من التحول المجالي والوثيرة التي ميزت هذا التحول من دخول المستعمر الأجنبي حتى أواخر القرن العشرين.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول معالجة مظاهر التحولات المجالية الفلاحية التي عرفتها منطقة البحث، ومدى مساهمة المستعمر ووفرة المؤهلات الطبيعية وأهميتها في حدوث هذه الدينامية وانعكاساتها على حياة السكان.

ولتوضيح هذه الإشكالية حاولنا صياغتها على شكل تساؤلات كما يلي:

-أين تتجلى عوامل ضعف استغلال المجال الساحلي للغرب قبل دخول المستعمر؟

- ما هي دوافع وأشكال التدخل في المجال وبداية استغلاله، لاسيما في مزاولة الزراعة؟

-كيف ساهمت الخصوصيات الطبيعية وخاصة الماء في التحولات المجالية الفلاحية؟

على المستوى المنهجي، تم الاشتغال على المنهج التاريخي باعتباره دعامة أساسية في رصد مسار التحولات، وتغير المشهد الجغرافي بساحل الغرب على طول الفترة التاريخية المدروسة. ثم المنهج الإحصائي بهدف دراسة نتائج التحولات المرتبطة بكسب أراض بعد استصلاحها وأهمية التطور الكمي للمزروعات من خلال نتائج الاحصاء الفلاحي العام لسنة 1996.

1- دور الموقع الجغرافي لساحل الغرب في التحولات المجالية الفلاحية

يشكل المجال الساحلي للغرب الجزء الغربي على طول سهل الغرب، حيث يطل على المحيط الأطلنتي.

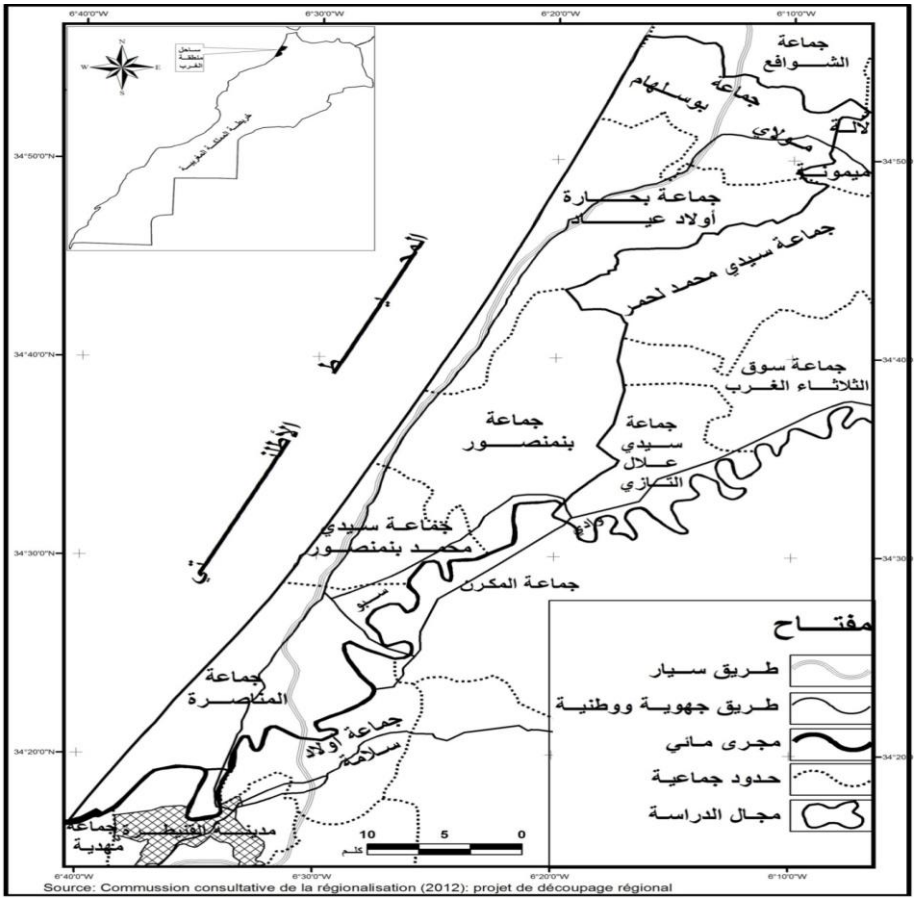

شكل 1: الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

ساهم هذا الموقع بشكل كبير في استقرار السكان وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لما يزخر به من موارد طبيعية ومناخية مهمة، تشكل مؤهلات رئيسية في النشاط الفلاحي، فضلا عن توفر شبكة طرقية تربط المجالات الريفية بالمدن المجاورة والمراكز الصاعدة بمنطقة الغرب. فهذه العوامل المرتبطة بالموقع كانت لها مساهمة كبيرة في مختلف التحولات التي عرفها ساحل الغرب.

2- من التغلغل الاستعماري إلى استقلال المغرب وبداية الضغط على الموارد الطبيعية

تميزت منطقة الغرب بضعف استغلال مجالها، قبل أن يتدخل المستعمر ويغير من طبيعة الاستغلال، وذلك لعدة إكراهات حدت من التدخل البشري، لكن دخول الاستعمار أدى إلى إحداث تغيرات ارتبطت بممارسة الفلاحة واستقرار السكان. وقد ازداد التدخل في تنظيم المجال وتحسين أساليب استغلال موارده بعد حصول المغرب على الاستقلال، حيث تمكن من القيام باستراتيجيات عديدة تجاه النهوض بالقطاع الفلاحي، خاصة على مستوى المجالات السهلية؛ مثل سهل الغرب لما يزخر به من مؤهلات طبيعية.

2-1-أسباب ضعف استغلال المجال قبل المعمر الأجنبي

عُرفت منطقة الغرب قبل دخول المعمر بمجال الضايات والمرجات التي كانت تغطي مجالات شاسعة، وتشكل إكراها طبيعيا أمام استغلال هذا المجال. وقد لعبت هذه الأماكن دورا هاما في ضعف الاستيطان البشري؛ فقد كان استقرار السكان على الضفاف المرتفعة بجانب الأودية، حيث كانت تشكل المناطق المنخفضة، عامل طرد لهم، نظرا لخطورة تجمع المياه ومختلف النتائج التي تنجم عنها، كالأمراض المرتبطة بالمياه الراكدة ثم طرد الأنشطة الاقتصادية بهذا المجال، وبالتالي كثافة سكانية ضعيفة جدا. وقد زاد من حدة الوضع ظهور بعض الأمراض المرتبطة بالمسطحات المائية، مثل حمى المستنقعات التي كانت تصيب المناطق المجاورة للمرجات ومجالات ركود المياه[1]. فمنطقة الغرب كانت آنذاك من أهم مناطق المغرب معاناة من الأوبئة والأمراض، نظرا لكثرة المجالات الرطبة، خصوصا المرجات الساحلية التي كانت شاسعة جدا، إضافة إلى انتشار المجاعة وضعف النمو الديمغرافي.

لم يتم استغلال الأرض، ما عدى بعض المجالات الصغيرة جدا، مع الاعتماد على وسائل إنتاج ضعيفة جدا –بدائية- أهمها المحراث الخشبي والأدوات اليدوية: كالفأس وبعض أصناف الماشية، لاستعمالها في عملية الجر أثناء الحرث. وهنا تبقى المزروعات مرتبطة

برحمة الطبيعة، أي زراعة بورية تنتظر سقوط الأمطار، دون أي تفكير في عملية الري، وهذا ما جعل اقتصاد سكان الغرب، اقتصاد يُنتظر منه تغطية الحاجيات فقط.

2-2- دخول الاستعمار الأجنبي: استغلال الموارد وبداية تحول المجال

فرض الاستعمار الفرنسي نفسه بقوة بعد توقيع معاهدة الحماية مع المغرب سنة 1912، وتدخل بشكل فعلي في مختلف المناطق التي تشكل نفعا على المستوى الاقتصادي، حيث هيمن على السهول المغربية، وكان سهل الغرب من النقط التي ركز عليها المعمر، فقد تدخل من خلال القيام بعدة إجراءات أولية لفرض سيطرته على المجال والتحكم في موارده؛ من خلال فتح شبكة من الطرق على شكل مثلث يربط بين القنيطرة، سيدي قاسم وسوق الأربعاء الغرب، مد خطين للسكك الحديدية، وإنجاز عمليات ضخمة للتهيئة، غيرت معالم السهل بشكل كبير، ثم بدأ في الاستثمار الفلاحي.

1-2-2-أسس التدخل الاستعماري في منطقة الغرب

ركزت السياسة الاستعمارية في استغلالها للمجال على عدة أسس نذكر منها:

- **كسب أراضي أجنبية**

اعتمد المعمر الأجنبي على نهج خطة تدبيرية تهدف إلى الحصول على أراض فلاحية لفائدتهم قصد استغلالها، خصوصا بعد فرض الحماية على المغرب. وقد كانت الأراضي الموجودة على ضفتي نهر سبو، أكثر مجالات استهدفت بعملية الاستيلاء، نظرا لملاءمة مؤهلاتها الطبيعية وجودتها. فقد قام المعمر باقتطاع جزء مهم من الرصيد العقاري بالغرب، حيث تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي لصالحهم، إذ تمت السيطرة على حوالي مليون وعشرين ألف هكتار (1020000) من أخصب الأراضي المغربية[2] ، منها 174336 هكتار بمنطقة الغرب[3]. وتتمركز الأراضي التي استول عليها المعمرين بالمجالات النافعة -الصالحة للزراعة- حيث أنهم اختاروا الأجزاء الغنية جدا بالسهل على المستوى الجيو-بيئي. إلى جانب المعمرين كان بعض المغاربة يملكون أراض عديدة، تابعة للقبائل.

- **استصلاح الأراضي وتهيئتها**

عند اقتطاع سلطات الحماية للأراضي، قامت بوضع ترسانة قانونية تهم تحديدها وتحفيظها[4]، ثم بدأت في استصلاحها قصد الاستغلال من خلال: تجفيف المرجات، مد قنوات السقي وإدخال بعض المزروعات الجديدة، حيث بدأ تغير في المشهد الريفي.

- ***تجفيف المرجات:*** ساهمت هذه العملية في كسب مساحات شاسعة كانت مليئة بالمياه، إضافة إلى القضاء نسبيا على مرض حمى المستنقعات وبعض الأمراض المعدية الأخرى، مما ساعد على زيادة عدد السكان وتوسيع استغلال المجال الفلاحي، وإقامة بنية تحتية مثل الطرق والقناطر[5].

- ***التجهيز الهيدروفلاحي***

انطلقت عمليات تنظيم الري في منطقة الغرب خلال الحماية، وكان أول قطاع مسقي بطريقة عصرية، هي دائرة بهت، بمساحة تصل إلى 30000 هكتار، ولسقيها تم إنشاء سد القنصرة[6] في الفترة الممتدة من 1927 إلى 1933 بطاقة تخزين، تصل إلى 314 مليون م^3 وكانت بداية اشتغاله سنة 1936.

- ***إدخال زراعات جديدة: أهمها زراعة الأرز والحوامض***

كانت منطقة الغرب المجال الوحيد المرخص لزراعة الأرز، حيث تم إدخالها سنة 1949 وتمت على مساحة 40 هكتارا[7]، ثم أخذت في التوسع إلى أن وصلت 7225 هـ سنة 1955، أغلبها في حوزة الأوربيين.

أدخل المعمر كذلك غراسة الحوامض لمنطقة الغرب التي لم يكن لها أثر قبل الاستعمار، إذ تم غرسه في بعض المناطق مثل سيدي سليمان ومشرع بلقصيري. وقد عرف توسعا كبيرا منذ 1930، نظرا للتسهيلات التي أصبح بإمكان المستعمر الاستفادة منها؛ خاصة على مستوى التسويق.

2-2-2- توسيع المساحة المسقية وتحسين وسائل الإنتاج

شكلت الأودية المنبع الرئيس لضخ مياه السقي خلال المرحلة الاستعمارية إلى جانب سد القنصرة، وكانت زراعة الأرز والخضروات أهم مستهلك للماء، أغلبها في وسط السهل، أما المجال الساحلي فكان ضعيفا من حيث المساحة المسقية.

جدول 1: أهم الزراعات السقوية بمنطقة الغرب والساحل سنة 1958

نوع الزراعة	منطقة الغرب (هـ)	مجال الساحل (هكتار)
الأرز	5352	1107
التبغ	739	19
الخضروات	3248	132
الكلأ	2755	23
الحوامض	17972	499
زراعات أخرى	249	–
المجموع	30315	1780

Source : LE COZ. J., 1964, op.cit. p 504

تعتبر الزراعات الموجهة للتسويق أهم المزروعات المسقية، إذ تبقى الحوامض وزراعة الأرز أهم المنتوجات التي تسقى، نظرا لكونهما تشغلان مساحة مهمة جدا؛ فالحوامض تصل إلى 17972 هكتار، بنسبة تفوق باقي المزروعات بما فيها الخضروات، إلى جانب زراعة الأرز التي كانت تحظى كذلك بأهمية كبرى، خصوصا من طرف المعمرين، حيث وصلت المساحة التي في حوزتهم إلى 5100 هكتار من مجموع الأراضي بالغرب.

ارتبط توسع المساحة المسقية بتحديث أساليب المكننة الفلاحية، حيث تم إدخال آليات زراعية تساعد على حرث الأرض واستغلالها بشكل أسرع، مع اعتماد المبيدات والمخصبات الكيماوية، مما رفع من جودة المحاصيل الزراعية وتطوير الإنتاج.

3-2- استقلال المغرب وتحديث القطاع الفلاحي

اتخذت السلطات العمومية خلال فترة الاستقلال من الغرب مجالا لتحديث الاقتصاد والمجتمع القرويين، من خلال القيام بعدة إجراءات، أهمها توسيع نطاق الأراضي المسقية وتأطير الفلاحين، وتطوير الصناعة الغذائية، نظرا لملاءمة الظروف الطبيعية من خلال الموارد المتاحة.

سنركز في هذا الجانب على التحولات المجالية التي ارتبطت بالموارد الطبيعية خاصة المياه.

2-3-1- سياسة الإعداد الهيدروفلاحي: سقي مليون هكتار

راهن المغرب بعد الاستقلال على نهج سياسة هيدروفلاحية مهمة، تتجلى أبرز مشاريعها في سياسة السدود وسقي مليون هكتار، وكان الغرب من أهم المناطق استفادة من هذه المشاريع، خصوصا ما تعلق بالسقي، حيث خصص بالغرب سقي 250000 هكتار، أي ربع المساحة المعدة، كان هذا خلال الستينات من القرن الماضي، حيث تم تخصيص ميزانية مهمة لهذا الغرض. فقد وصلت كلفة تجهيز هكتار واحد مروي كمتوسط 10000 درهم في الستينات، بل وصلت إلى 80000 درهم في مطلع الثمانينات[8]. وقد وصلت استفادة القطاع الفلاحي من 30 في المائة كاستثمارات الدولة[9].

تجلت استفادة الغرب من هذه المشاريع في مشروع سبو، الذي كانت مسطرة من وراءه عدة أهداف، منها:

- برمجة عدد من السدود لتوفير مياه السقي التي توجه لربع المليون هكتار.
- التقليل من الفيضانات ورفع الإنتاج الفلاحي.
- تأطير الفلاحين وتطوير الزراعة الصناعية.

2-3-2-دعم الإنتاج الفلاحي في إطار سياسة التقويم الهيكلي[10]

"بدأ المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي والذي كانت له آثار واضحة على الاقتصاد المغربي عموما، والفلاحة على الخصوص، مع بداية عقد الثمانينيات (1983-1993)" [11]، إذ تخلت المؤسسات التي كانت تسهر على الشأن الفلاحي، خاصة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب عن عدة خدمات كانت تقوم بها، ما عدى مياه السقي التي بقيت من مهامها، مع إلغاء بعض أشكال الدعم المرتبط بالأسمدة والمبيدات، وهو ما لم يجعل الفلاحين يعتمدون نظام التناوب الزراعي، الذي كان يسود من قبل في المجال المسقي، مع تشجيع الدولة للصادرات الفلاحية وإلغاء احتكار مكتب التسويق والتصدير، وفي نفس الوقت تمت الزيادة في أسعار مياه السقي[12]، إضافة إلى بعض التحفيزات المتعلقة بالإعفاء الضريبي وإعطاء المنح والمكافآت المالية.

3- وضعية التسعينات: تحول جذري في طرق استغلال المجال

تعتبر فترة التسعينات من القرن الماضي بداية لتغيير المشهد القروي على طول المجال الساحلي للغرب، من خلال مختلف الأنشطة الزراعية التي أصبحت تتم مزاولتها، مع تراجع

مساحات شاسعة، كانت تستغل للرعي نتيجة التطور المرتبط بالمزروعات الدخيلة على المجال والتي تعتمد على الري. وهنا يجب الحديث عن ما ساهمت به المياه من تحول في المساحة المسقية وطرق السقي المعتمدة.

تعد تسعينات القرن 20 مرحلة مميزة بتغيرات مجالية عديدة، فقد اخترناها للمعالجة والوقوف على مختلف التحولات المجالية المرتبطة بالنشاط الزراعي وغيره، نتيجة وفرة المعطيات الإحصائية، باعتبار المغرب قام بالإحصاء الفلاحي العام سنة 1996.

1-3-البنيات الزراعية وتحولاتها بالمجال المدروس

يؤدي التحول المرتبط بإشكالية البنية العقارية إلى التأثير على تملك العقار وكيفية استغلاله، وهو ما يعطي فكرة عن طبيعة الإنتاج قديما وحديثا، ثم التحول على مستوى الاستغلاليات من حيث الحجم، إلى جانب تغير الآليات الفلاحية ونمط الاستغلال، كلها عوامل غيرت من طبيعة المجال الساحلي للغرب.

1-1-3-البنية العقارية: غلبة أراضي الجموع على النظام العقاري

يتميز النظام العقاري بالتنوع داخل مجال الدراسة، وهو مرتبط باستعمار المغرب الذي خلق عدة معيقات، فيما يخص البنية العقارية بعد خروجه، حيث بقيت فئة قليلة تتمتع بأراض شاسعة، وأخرى كبيرة لا تتوفر إلا على أراض محدودة ومشتتة في أغلب الأحيان.

وحسب الوضعية القانونية للأرض، من خلال المعطيات المتوفرة، فإن هناك أربعة أنواع أساسية تميز هذا المجال. تبقى أراضي الجموع الأكثر انتشارا مع أهمية بارزة للملكية الخاصة التي لم تكن منتشرة في المغرب قبل الحماية. فقد كانت محدودة جدا ومحصورة في الأراضي الخاصة ببعض العائلات الكبرى[13]، إضافة إلى تشتت الاستغلاليات واختلاف أحجامها، مما يشكل عرقلة أما تطور الزراعة وتقنيات التجهيز الهيدروفلاحي.

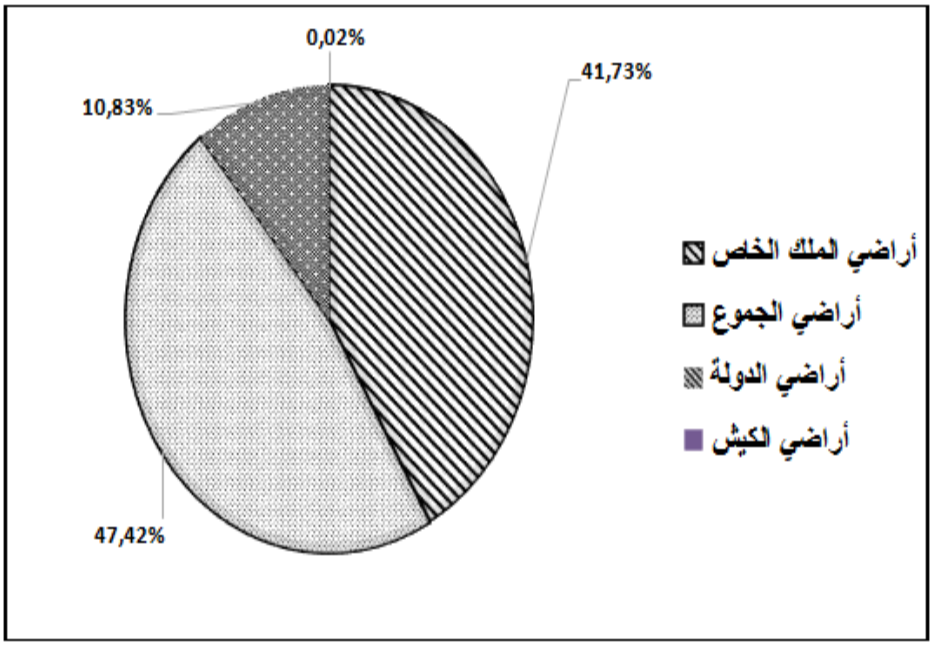

شكل 2: الوضعية القانونية للأرض بمجال الدراسة (وضعية 1996)

(المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الإحصاء الفلاحي العام، 1996)

✓ *أراضي الملك الخاص*

يشكل هذا النوع بمجال الدراسة نسبة مهمة، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد أراضي الجموع بمساحة تصل إلى 23694 هكتار، أي 41.73 % من مجموع الأراضي المدروسة.

✓ *أراضي الجموع*

هي تلك الأراضي التي تملكها جماعات سلالية (قبائل، دواوير، مشيخات ...)، ويتم تسييرها من طرف أرباب الأسر المشكلة. وتعتبر أراض في ملكية تجمعات عرقية وزعت عليهم للانتفاع بها[14]. وتحتل أهمية كبرى بالغرب، حيث تشغل هذه الأراضي مجالا مهما مقارنة بباقي أنواع الملكية العقارية، كما أنها تعتبر عنصرا أساسيا في النظام العقاري بالمغرب ككل، بعلاقة مع البنيات الاجتماعية الموجودة، وقد تقلصت نسبتها منذ دخول المعمرين[15].

تشكل أراضي الجموع بمجال الدراسة النسبة الغالبة من مجموع الأراضي، بمساحة 26921 هكتار، أي 47.42 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة. وتعتبر هذه الأراضي من

بين المعوقات أمام تهيئة المجال الساحلي وتنفيذ الشطر الثالث للري، حيث أن عملية التجهيز سيصاحبها ضم للأراضي[16].

أصبحت ملكية الأرض خلال تسعينات القرن الماضي، تعرف تهافتا في كل مكان داخل المجال، مما ساهم في رفع ثمنها بشكل كبير جدا، سواء بالنسبة للملك الخاص أو أراضي الجموع. فالتطور الزراعي زاد من الاهتمام بها، بعد أن كانت بائرة دون أهمية لزمن طويل، فقد أصبحت الأرض بالمجال الساحلي، خصوصا مع ملاءمة الظروف الطبيعية، ذات قيمة كبيرة.

2-1-3-صغر حجم الحيازة الفلاحية وتقطعها بمجال الدراسة

إن ما يميز مجال الدراسة هو وجود مساحة مهمة، صالحة للزراعة، تصل إلى 56778 هكتار، موزعة على 11603 استغلالية فلاحية على طول الشريط الساحلي، بمعدل 4.89 هكتار لكل استغلالية. وهذا ما ساهم في انتشار الحيازة الفلاحية الصغرى التي لا تساعد الفلاح على استغلالها في بعض المزروعات التي تحتاج إلى مساحات كبيرة.

جدول 2: المساحة المستغلة والحيازات الفلاحية بمجال الدراسة

مجال ساحل الغرب	المجموع
المساحة الصالحة للزراعة (هـ)	56778
عدد الاستغلاليات	11603
عدد القطع	52015

(المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الإحصاء الفلاحي العام، 1996)

إن هذه الوضعية التي تميز الاستغلاليات الزراعية، من حيث صغرها وتشتتها في أغلب الأحيان، تشكل حاجزا أمام تطوير النشاط الزراعي وتحديثه، إذ لا تسهل عملية استخدام المكننة الحديثة وتشكل سببا رئيسيا في تدهور الموارد الطبيعية، وبالتالي الضغط على المياه الباطنية لأجل سقي كل الاستغلاليات والرفع من المنتوج الزراعي.

3-1-3-أنواع الاستغلال: هيمنة الاستغلال المباشر

تتعدد أساليب استغلال المجال بالمغرب بين استغلال مباشر، الرباع، الخماس والكراء، أغلبها تسود في المناطق المسقية، بين صاحب الأرض والمستغلين.

على العموم يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الاستغلال الفلاحي؛ استغلال مباشر، يتم خلاله تدبير شؤون الاستغلالية من طرف المالك نفسه، واستغلال غير مباشر يتم من خلال إبرام عقد أو اتفاق بين صاحب الأرض وشخص آخر لاستغلالها، إما بواسطة الكراء أو الشراكة.

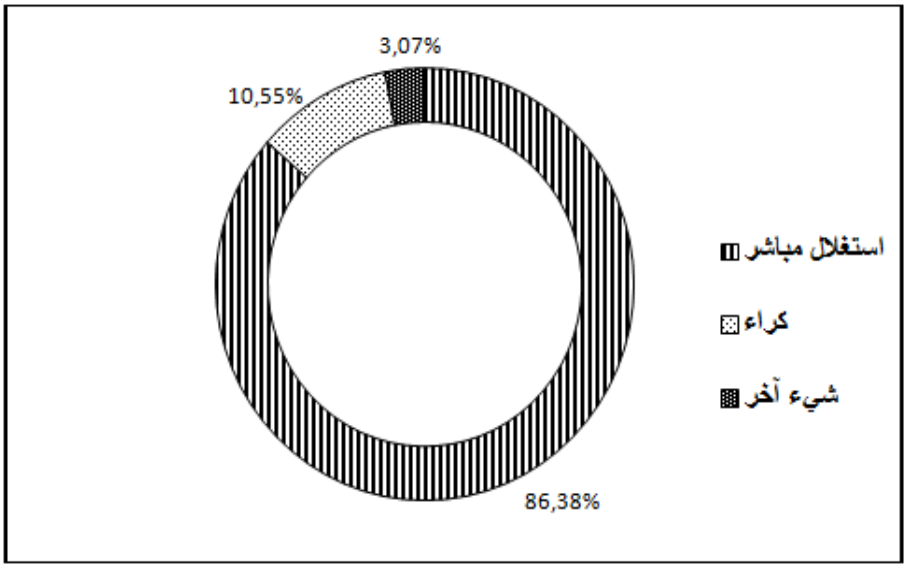

شكل 3: أنواع الاستغلال الفلاحي (وضعية 1996)

(المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الإحصاء الفلاحي العام، 1996)

نستنتج من تفحصنا لمعطيات الشكل أعلاه أن الاستغلال المباشر يهيمن على المساحة الصالحة للزراعة والمستغلة من طرف الفلاحين في ساحل الغرب بمساحة تصل إلى 49043، أي بنسبة 86.38 في المائة، باقي النسب تتوزع بين الكراء والشراء وغيرهما، إلا أنها ضعيفة جدا، حسب معطيات الإحصاء الفلاحي العام.

وترجع غلبة الاستغلال المباشر، إلى أهمية الأرض لدى السكان، من الناحية الاجتماعية وممارسة العديد من المزروعات، خاصة المعاشية منها، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أن التطور الذي حصل في النشاط الزراعي بظهور زراعات تسويقية، تتطلب مصاريف كثيرة من حيث المراقبة والسقي والأسمدة، أدى إلى تراجع الاستغلال المباشر وظهور مستثمرين جدد.

3-2- تحول عوامل الإنتاج الفلاحي

3-2-1-توزيع اليد العاملة

تلعب اليد العاملة دورا مهما في الممارسات الزراعية، بدءا من عملية الحرث حتى الجني والتسويق. ورغم تطوير المكننة وتطوير عوامل الإنتاج الأخرى، فإنها ما زالت تشكل عاملا محوريا في النشاط الزراعي. كان لليد العاملة العائلية دور كبير في مزاولة الزراعة والعمل داخل الحيازة الفلاحية، حيث وصلت نسبتها 96.7 % بمجال الدراسة، من خلال 10396 استغلالية.

جدول 3: توزيع اليد العاملة بمجال الدراسة

اليد العاملة	عائلية		مأجورة		المجموع	
	عدد الاستغلاليات	%	عدد الاستغلاليات	%	عدد الاستغلاليات	%
مجال الدراسة	10396	96.7	358	03.3	10754	100

(المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الإحصاء الفلاحي العام، 1996)

يمكن تفسير غلبة اليد العاملة العائلية على المأجورة، بكون أغلب الاستغلاليات صغرى، لا تتطلب أعدادا كبيرة من اليد العاملة، مما يجعل الفلاح يتكفل بها إلى جانب أبنائه ومشاركة الزوجة في العمل الزراعي، مما يوفر يدا عاملة كافية لتغطية حاجيات المجال المزروع. أما اليد العاملة المأجورة، فلا يُعتمد عليها إلا من طرف أصحاب الملكيات الكبرى والمستثمرين. وتكتسي مساهمة المرأة القروية مكانة مهمة في النشاط الفلاحي، لما تقوم به من مجهودات جبارة.

3-2-2- تطور الأدوات الفلاحية داخل الحيازة

عرفت خلال هذه المرحلة، المكننة الزراعية تحولات عميقة، تبرهن على مدى تحول مجال الدراسة. فاستعمال المعدات الفلاحية والآلات عاملا أساسيا في تحديث الزراعة، من مردوديتها وتحسين جودتها.

جدول رقم 4: الأدوات الفلاحية بمجال الدراسة

الأداة الفلاحية	جرار	آلة حصاد	محركات ضخ	المجموع
عدد	702	20	8795	9517

(المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الإحصاء الفلاحي العام، 1996)

إن مستوى المكننة خلال فترة التسعينات، كان يلائم النشاط الزراعي بمجال الدراسة، خصوصا على مستوى آلة الحرث التي تعتبر ضرورية، فقد وصل العدد إلى 702 جرار بجماعات الساحل بعلاقة مع عدد الاستغلاليات الذي قدر بـ 10754 استغلالية.

ويتوفر بالمجال 8795 محرك ضخ المياه، وهو رقم مهم جدا، يدلنا على كون المياه أضحت تتعرض للضغط خلال هذه الفترة، وإن كان عدد المحركات أقل من عدد الاستغلاليات الذي يصل إلى 11603 استغلالية فلاحية.

وانطلاقا من مقارنة هذه المعطيات مع فترة بداية الاستقلال، يمكن القول أن المجال في تطور ملحوظ، على مستوى الأدوات الفلاحية، وبالتالي عصرنة النشاط الزراعي.

3-3- زيادة الأراضي المسقية وتطور نظام الري داخل الاستغلالية الفلاحية

3-3-1- المرجات والآبار أهم مصادر السقي

كانت المرجات والأودية، تشكل أهم مصادر السقي، فأغلب الاستغلاليات التي تجاور وادي سبو أو درادر وبعض المجاري الأقل أهمية ظلت تسقى منها. وخلال تراجع مياه المرجات والضايات، خصوصا ذات الحجم الصغير يلجأ الفلاح إلى تعميق جزء منها كحفر بمتر إلى مترين، تتجمع بها المياه. خاصة وأن وجود مياه باطنية غير بعيد عن السطح، مما كان يوفر للفلاح المياه داخل هذه الحفر الصغيرة لتلبية حاجيات المزروعات وتوريد الماشية. إلى جانب هذه الحفر يتم الاعتماد على الآبار في السقي بالمناطق التي لا توجد بها المرجات والأودية.

وبحكم قرب الفرشة الباطنية من السطح، فإن الآبار ظلت بأعماق ضعيفة ليس لها أثر واضح في تراجع مستوى المياه، إلا أن تطور الزراعة وإدخال منتوجات عصرية، ساهم في زيادة عدد الآبار، بحيث أصبح من الضروري حفر بئر بكل استغلالية على الأقل.

3-3-2- تحسن طرق السقي

كان لتكثيف عملية السقي دور كبير في تحسين الإنتاج الزراعي، فقد ظلت الظروف المناخية تتحكم في الإنتاج، خاصة بالمجالات البورية، وهو ما دفع إلى ضرورة تطوير الري وعقلنته.

تميزت مرحلة التسعينات بوجود مساحة مهمة ترتكز على السقي والمزروعات المروية، إلا أن الهيمنة ظلت لطرق سقي تقليدية.

شكل السقي السطحي نسبة كبيرة جدا، حيث أن اعتماده من طرف غالبية الفلاحين، باعتباره النوع الأول ظهورا بالمجال، كما أن أغلب المزروعات آنذاك كان يلائمها هذا النوع من السقي. وتعتبر تقنية السقي السطحي من أقدم نظم الري لسنوات طويلة بمختلف دول العالم. تتميز هذه التقنية بضياعها للمياه بشكل كبير، خاصة وأنه يعتمد أكثر في سقي بعض المزروعات التي تتطلب المياه بشكل يومي؛ مثل زراعة الأرز.

للسقي بالرش كذلك أهمية بهذا المجال، حيث أن عددا من الفلاحين، خاصة أصحاب الأراضي المسقية الشاسعة يعتمدونه في سقي المزروعات، فقد كان يعتمد لروي بعض الخضروات والفواكه، إذ تم داخل الزراعة المغطاة، خاصة الموز الذي لم يشكل إلا نسبة ضعيفة من المزروعات الأخرى. أما زراعة الفول السوداني والفاصوليا فقد كان النوع الأول في عملية الري، نظرا لكونه يخفف على الفلاح عبء اليد العاملة.

تميزت هذه الفترة كذلك بظهور متواضع للري الموضعي (الري بالتنقيط)، حيث كان يقتصر على بعض المزروعات التي تعود إلى المستثمرين الكبار، خاصة استغلاليات توت الأرض التي كانت تنتشر بجماعتي المناصرة ومولاي بوسلهام بشكل كبير، نظرا لوفرة المياه وملاءمة التربة الرملية.

3-3-3- تطور المساحة المسقية بمجال الدراسة

ساهمت الظروف الطبيعية من مناخ، خصوبة التربة ووفرة مائية في حدوث تحولات عميقة، ميزت النشاط الزراعي بمجال الدراسة، فقد انتقل الفلاحون من مزاولة الزراعة التقليدية إلى اعتماد تقنيات حديثة ومزروعات ذات مردودية مرتفعة ومداخيل مهمة، وهو ما ساهم في تحول عميق على مستوى المساحة المزروعة، حيث شكلت الأراضي المسقية حوالي نصف الأراضي الفلاحية المستغلة، بنسبة 44 % مقابل 56 % بورية، بمساحة تصل إلى 31849 هكتار من أصل 56778 هكتار صالحة للزراعة[17].

3-3-4- غلبة زراعة الحبوب على باقي المزروعات

ظل المجال الساحلي للغرب إلى حدود منتصف التسعينات، مجالا لانتشار الزراعات التقليدية –المعاشية- خصوصا مع تواضع الزراعة المسقية. فقد انتشرت زراعة الحبوب بمختلف جماعات الساحل، على مساحات مهمة، وصلت خلال الإحصاء الفلاحي العام إلى 19386 هكتار، شاغلة أكثر من ثلث المساحة المستغلة التي قدرت بـ 55313 هكتار، أي بنسبة تصل إلى أكثر من 35 %. إلى جانب المزروعات الزيتية التي تتشكل من الفول السوداني وعباد الشمس، حيث حظيت كذلك بأهمية كبرى من طرف الفلاحين.

تتوزع باقي المساحة المزروعة بين الخضروات والمزروعات العلفية والصناعية ثم القطاني والفواكه بنسب أقل أهمية على طول مجال الدراسة، حسب طبيعة التربة الملائمة، إلى جانب الاعتماد على المخصبات التي ما فتئت تتزايد بشكل كبير منذ عصرنة الفلاحة بالمغرب.

- ***الزراعة المغطاة وزيادة الضغط على المياه***

انتشرت الزراعة المغطاة على طول النصف الجنوب الشرقي من مجال الدراسة وانعدامها على طول الكثيب الساحلي، نظرا لوجود المرجات التي تفيض مياهها خلال فترات الأمطار، مما يخيف الفلاح من الضياع دون جدوى، ولم تكن منتشرة بالجزء الشمالي، بل يتم الاعتماد على المزروعات السكرية والحبوب. خاصة وأن الدولة كانت تشجع على ممارسة هذه المزروعات آنذاك.

ساهمت سنوات الجفاف التي عرفها المغرب خلال التسعينات في زيادة عملية الحفر وتعميق الآبار، فقد شكلت فترة 1994 و1995، أقصى فترة جافة خلال التسعينات وهو ما دفع إلى ضرورة جلب المياه الباطنية، خصوصا وأن انتشار الزراعة المسقية في تزايد مستمر.

تعتبر زراعة الخضروات الأكثر انتشارا بمختلف أجزاء مجال الدراسة، فقد ميزت التحول الحاصل خلال فترة التسعينات، حيث أصبح التعاطي لها بشكل كبير، وبالمقابل تراجع المساحة المخصصة للزراعة البورية والتي تشمل الحبوب بمختلف أصنافها، إضافة إلى بعض المزروعات العلفية.

هناك زيادة في المساحات المخصصة للمغروسات، إذ تعتبر غراسة الليمون وشجر الأفوكا أهم الأصناف بهذا المجال، نظرا لملاءمة للتربة والظروف المناخية والوفرة المائية.

على مستوى الزراعة داخل البيوت المغطاة، فقد عرفت هي الأخرى تزايدا مهما، نظرا لتعاطي السكان لها، لما تخلفه من عائدات مالية. فقد أصبحت تحتل هذه الزراعة مساحات مهمة من ساحل الغرب، وتشمل بالخصوص الخضر (الفلفل، الطماطم،..) والفواكه (الموز، توت الأرض، الدلاح ...) التي يوجه جزء منها إلى السوق الجهوية والوطنية.

انطلاقا من هذا الجرد المتعلق بالتطور الحاصل في الإنتاج الزراعي واستغلال المياه، تبين أن هناك تراجع واضح للمزروعات التقليدية، نحو الاعتماد على الزراعات العصرية الأكثر ربحا. وبالمقابل هناك زيادة في استهلاك المياه، حيث الحاجة أكثر لجلب المياه الجوفية لتلبية حاجيات المزروعات، مع تحسن في أساليب الري من خلال ظهور الري بالتنقيط، الذي يعد التقنية الأنجع للحفاظ على الماء.

خلاصة

عرف مجال ساحل منطقة الغرب تنمية فلاحية مهمة، بفعل ملاءمة الظروف الطبيعية وتطور النشاط الزراعي، خاصة مع انتشار المزروعات البورية بأغلب الحيازات الفلاحية، إذ أن بداية الضغط على الموارد وخاصة المياه كانت مع دخول الاستعمار الفرنسي، الذي عمل على توسيع المساحة المسقية وتحسين الإنتاج الفلاحي بالغرب. وقد انتشر السقي أكثر بعد الاستقلال، موازاة مع سياسة الإعداد الهيدروفلاحي ودعم الإنتاج الفلاحي.

وانطلاقا من معطيات الإحصاءات الخاصة بفترة التسعينات حتى نهاية القرن العشرين، يمكن القول أن مظاهر التحول المجالي أضحت أكثر وضوحا، خاصة على مستوى المياه، من خلال جفاف العديد من المرجات والضايات وانتشار حفر الآبار بكثرة، مع تحسن في أساليب الري لدى الفلاحين، مما نتج عنها توسع المساحات المسقية، وتراجع حجم الحيازات الفلاحية، وظهور مزروعات تسويقية أكثر دخلا.

الهوامش:

(1) بوجمعة رويان، الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945، مطابع الرباط نت، المغرب، 2013، ص 152.

(2) علي الحمراوي، مسألة الفلاحة المغربية، دراسة في مجلة أنفاس، العدد الأول، مطبعة التومي الرباط، المغرب، 1971، ص 11.

(3) LE COZ. J, Le Gharb fellahs et colons: Etude de géographie régionale, Tome 1, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V, Rabat, Maroc, 1964, p 523

(4) ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بتحفيظ الأملاك العقارية، ظهير 24 ماي 1922 المتعلق بتحفيظ الأملاك الخاصة للدولة، ظهير 18 فبراير 1924 المتعلق بتحديد أراضي الجموع.

(5) موسى كرزازي، جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف سهل الغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، في موضوع: التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية. رقم 28، 1994، ص 49.

(6) المختار بلعربي، التجهيز الفلاحي لسهل الغرب من المرجات إلى قطاعات السقي العصرية، منطقة الغرب: المجال والإنسان، 1991، ص 57.

(7) LE COZ. J, op.cit. p 556.

(8) محمد كربوط، سياسة الإعدادات الهيدروفلاحية العصرية بالمغرب؛ المنجزات الكبرى وحدود نجاحها، مجلة جغرافية المغرب، عدد 9، 1985، ص 8.

(9) AKESBI. N et GUERRAOUI. D, Enjeux agricoles, édition le fennce, 1991, P 34.

(10) هو برنامج يرمي إلى تخلي الدولة عن عدد من الوظائف التي كانت تقوم بها وفتح الباب أمام القطاع الخاص.

(11) عبد الله صدقي، السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب، المطبعة السريعة بالقنيطرة، المغرب، ط 1، 2014، ص 39.

(12) نجيب أقصبي، السياسة الفلاحية والتنمية بالمغرب، مجلة نوافذ، العدد 3، 1999، ص 15.

(13) أحمد تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية في المغرب "1912-1956"، مطابع أمبريال بالرباط، المغرب، ط 1، 1998، ص 33.

(14) DAOUDI. A, Approche théorique sur les terres collectives au Maroc, dans les structures foncières et le développement au Maroc; cas du Gharb, 2002, p 11.

(15) IDIL. A et JARIR. M, les terres collectives dans le Gharb entre l'archaïsme du statut foncier et l'intensification du système des cultures, dans les structures foncières et le développement au Maroc ; cas du Gharb, 2002, p 79.

(16) شُرع في إنجاز عمليات ضم الأراضي في سهل الغرب مع بداية عقد السبعينيات من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب. ونظرا لأهميتها في الإعداد الهيدروفلاحي، تم إعطاؤها أولوية خلال المخططات: المخطط الخماسي (1973-1977) ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1978-1980) والمخطط الخماسي (1981-1985) ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-2004)، إلا أن هذه العملية لم تكتمل بعد لوجود معيقات حالت دون إتمام برنامج ضم الأراضي، خاصة في الشطر الثالث للري (المنطقة الساحلية).

(17) وزارة الفلاحة والتنمية القروية، الإحصاء الفلاحي العام، 1996.